A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/354
31 July 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

الجمعية العامة

AUG 20 1990

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٥٨ (و) من جدول الاعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية

تقرير الامين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٣

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات ٣

بلغاريا ٣
تشيكوسلوفاكيا ٦
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ٧
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ٩
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ١١
السويد ١٣
فنلندا ١٤
كندا ١٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ١٦
النمسا ٢٠

* A/45/150

أولا - مقدمة

١ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١١٦/٤٤ هاء المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" ، وينص منطوق هذا القرار على ما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

..."

"١ - تحيط علما بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عن هذا الموضوع الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ؛

"٢ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأن تحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية يمكن أن يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي ويسهم في بناء الثقة فيما بين الدول على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو دون الاقليمي وفي عقد اتفاقات محددة في مجال نزع السلاح ؛

"٣ - توصي بأن تقوم الدول والمنظمات العالمية والاقليمية ودون الاقليمية التي أعربت بالفعل عن تأييدها لمبدأ اتخاذ تدابير عملية ومحددة ذات طابع عسكري على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو دون الاقليمي لبناء الثقة ، بتكثيف جهودها بغرض اتخاذ تلك التدابير ؛

"٤ - توصي أيضا بأن تقوم جميع الدول ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، بتنفيذ النظام الدولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية ، بغية إجراء مقارنة واقعية بين الميزانيات العسكرية وتيسير توفر المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية ، فضلا عن تقييمها بشكل موضوعي ، والمساهمة في عملية نزع السلاح ؛

"٥ - تدعو جميع الدول الأعضاء الى أن تبلغ الأمين العام ، قبل ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بالتدابير التي اتخذتها لتحقيق هذه الغايات ، كي يعرضها على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ؛

"٦ - تطلب الى هيئة نزع السلاح أن تدرج في جدول أعمال دورتها لعام ١٩٩٠ بندا بعنوان "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" ؛

"٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والاربعين البند المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" .

٢ - وعملا بالفقرة ٥ من القرار ، طلب الأمين العام الى جميع الدول الأعضاء ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ إبلاغه المعلومات المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها تحقيقا للأهداف المشار اليها في الفقرتين ٣ و ٤ . وقد وردت الى الأمين العام ، حتى الآن ، ردود من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا . وترد الردود في الفرع الثاني من هذا التقرير . أما الردود الاخرى التي سترد فسوف يتم إصدارها بوصفها اضافات الى هذا التقرير .

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

بلغاريا

[الأصل : بالروسية]
[١٤ أيار/مايو ١٩٩٠]

١ - ترحب جمهورية بلغاريا الشعبية مع الارتياح باتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح التي أبرمت مؤخرا ، والتي تشكل آليات التحقق الجديدة التي نصت عليها ، قاعدة جيدة لوضع قواعد وضوح جديدة من حيث النوعية في العلاقات بين الدول . ومن المشجع أن نلاحظ أن الدول ذات الانتماءات السياسية والجغرافية المختلفة قد قدمت في الآونة الأخيرة عددا متزايدا من الاقتراحات الواقعية والتدابير العملية الرامية الى تشجيع الوضوح في الميدان العسكري والحد بالتالي من مخاطر سوء التقدير فيما يتعلق بالإمكانات والنوايا العسكرية . إن تبادل المعلومات الموضوعية بشأن المسائل العسكرية يمكن أن يسهم بصورة ملحوظة في تعزيز بناء الثقة وإزالة أسباب التشكك . كما أن صبغ سياسات الدفاع بمزيد من الصراحة والوضوح سوف يسمح بايجاد مناخ عام من الثقة والاستقرار والتعاون ويساعد في التنبؤ بصورة أفضل بسلوك الدول سواء في أوروبا أو في العالم بأسره .

٢ - ومما لا شك فيه أن مثل هذا التبادل المكثف للمعلومات المتوازنة والموضوعية المتعلقة بجميع المسائل العسكرية بلا استثناء بما في ذلك النفقات العسكرية يمكن أن يسهم في الإقلال من احتمالات الخطأ في تفسير أفعال الدول ونواياها ثم التخلص منه في النهاية . ومن شأن هذا التبادل أيضا أن يسمح بتعزيز الأمن والاستقرار على أساس تسلح على مستوى معقول من الكفاية على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء ، كما أن من شأنه أن يؤدي الى تقدم المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح .

٣ - لقد وافقت جمهورية بلغاريا الشعبية على الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ستوكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، وتحترمها بدقة . ومن بين هذه التدابير كما هو معروف ، الإخطار المسبق بالمناورات العسكرية الكبرى ودعوة المراقبين والتحقق من الامتثال للاتفاقات وبخاصة عن طريق عمليات التفتيش في الموقع . ووفقا لهذه الالتزامات تقدم بلغاريا بصورة منتظمة وفي المواعيد المحددة ، الجدول الزمني لأنشطتها العسكرية وتحترم جميع الشروط المنصوص عليها بشأن عمليات التفتيش في أراضيها .

٤ - وفي إطار عملية بناء الثقة والأمن وتوسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف في البلقان ، قدمت بلغاريا عدة اقتراحات واقعية لتدابير اقليمية مشتركة ثنائية ومتعددة الأطراف من شأنها أن تؤدي الى مزيد من الشفافية والوضوح في الأنشطة العسكرية التي تجري في زمن السلم ، وتشجع في النهاية جهود نزع السلاح وتعزز السلم على نطاق أوسع .

٥ - إن بلغاريا تتخذ مجموعة من المبادرات العملية بغية تشجيع الوضوح فيما يتعلق بجميع عناصر الإمكانات العسكرية بلا استثناء ، كما نص على ذلك القرار ١١٦/٤٤ هاء وبخاصة من أجل التوصل الى مقارنة واقعية للميزانيات العسكرية . وهي تنشر بصورة منتظمة بيانات مفصلة عن أعداد قواتها وأسلحتها ، وتجرى وفقا لمبادئها العسكرية القائمة بصورة دقيقة على الدفاع ، تخفيضات ضخمة من جانب واحد في هذا المجال . ومن ثم فقد أجرت في عام ١٩٨٩ تخفيضات في قواتها المسلحة بلغت : ١٠ ٠٠٠ شخص و ٢٠٠ قطعة مدفعية و ٣٠ طائرة و ٥ وحدات بحرية . ونظمت وزارة الدفاع مؤخرا ، من أجل الملحقين العسكريين الأجانب الموجودين في بلغاريا ، عرضا للتدمير المادي لهذه المعدات .

٦ - وتشترك بلغاريا بنشاط وبطريقة بنّاءة في مفاوضات فيينا بشأن تخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة في أوروبا . وتعمل صادقة على تشجيع تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وكذلك النفقات العسكرية المقابلة . وينبغي أن تسمح مفاوضات فيينا بتبين أوجه الخلل وعدم التوازن الموجودة سواء على المستوى الأوروبي أو الاقليمي ، والعمل على إزالتها على أساس متبادل . كما ينبغي أيضا أن تدرج بصورة تدريجية في المفاوضات العناصر الأخرى للإمكانات العسكرية للدول وبخاصة القوات البحرية والجوية ، بغية عدم إيجاد أوجه خلل وعدم توازن جديدة ، وخلق مشاكل أخرى . ويجب إعطاء الأولوية في أوروبا لتدعيم الهياكل العسكرية التي تتطلبها احتياجات الدفاع فقط ، والتي تسمح بالإرساء السريع لهياكل الأمن اللازمة للمستقبل .

٧ - وقد أنهت بلغاريا الأعمال التحضيرية المتعلقة بإعلان نفقاتها العسكرية وقدمت للأمم المتحدة تقريرا عن هذه النفقات بالنسبة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . كما أوضحت نفقاتها بالنسبة لعام ١٩٩٠ ، وسوف تقدمها في وقت قريب الى الأمم المتحدة وفقا للنظام الموحد المعمول به . وهي على استعداد للمساهمة بنشاط في الجهود الرامية الى وضع المعايير التي تسمح بمقارنة الميزانيات العسكرية وفقا للنظام الدولي الموحد للإبلاغ الذي اعتمدته الأمم المتحدة . كما أنها تعرب عن ارتياحها لأن الظروف قد أصبحت مواتية في هيئة نزع السلاح للتوصل الى اتفاق حول مبادئ تخفيض الميزانيات العسكرية . وقد اتضحت عدة نقاط دلت على التقارب في وجهات النظر في هذا الصدد ، يتعين تطويرها واستغلالها .

٨ - إن حكومة بلغاريا تعلق أهمية خاصة على سلطة ودور الأمم المتحدة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح وهي على يقين بأن الأمم المتحدة بوسعها أن تقدم مساهمة حقيقية في تعزيز وضوح وموضوعية المعلومات في المجال العسكري . وستواصل بلغاريا دعم جميع الأنشطة الجارية في الأمم المتحدة وغيرها من أجل زيادة تعزيز الاتجاه الى مزيد من الوضوح في المجال العسكري ووضع حد لسباق التسلح وتخفيض النفقات العسكرية وهي جزء لا يتجزء من عملية نزع السلاح . كما أنها ستواصل جهودها للإسهام في حدود وسائلها في الدراسة البنّاءة لهذه المشاكل على المستويات العالمي والاقليمي ودون الاقليمي ، مع مراعاة توازن مصالح الدول ومن أجل بلوغ الهدف النهائي وهو إبرام اتفاقات واقعية لنزع السلاح .

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠]

١ - الإجراءات الداخلية هي الآن قيد التنفيذ في الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية بغية تنفيذ قرار اتخذ في العام الماضي بشأن نشر المعلومات عن النفقات العسكرية حسب نظام الإبلاغ الموحد للأمم المتحدة . وتُبذل الجهود الآن لإنجاز الإجراءات بحيث يمكن توفير المعلومات للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة .

٢ - ولا تقتصر الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية على اتخاذ الترتيبات لنشر المعلومات عن نفقاتها العسكرية . فقد خُفضت نفقات الدفاع في البلد في عام ١٩٨٩ بمقدار ١ بليون كرون تشيكي - سلوفاكي . كما أن أحد الأهداف الاساسية في الجهود المبذولة لتخفيض نفقات الميزانية في عام ١٩٩٠ هو تخفيض الانفاق على الأغراض غير الإنتاجية ؛ وفي هذا الصدد ، خُفضت اعتمادات الدفاع والامن التي تشكل بندا أساسيا في هذا المجال ، بمقدار ١٢,٥ في المائة ، وذلك بالمقارنة مع المبلغ المقرر بموجب الميزانية الأصلية . وهذه خطوة أخرى اتخذتها الحكومة الاتحادية التشيكية والسلوفاكية في هذا الاتجاه ، ينبغي أن تتبعها تدابير في الاقتصاد تتصل بتخفيض كبير في قوات الجيش التشيكوسلوفاكي من المتوقع إجراؤه ، ولاسيما في إطار النتائج المتوخاة من مفاوضات فيينا بشأن القوات التقليدية في أوروبا . وتدل التدابير المقررة في هذا الصدد على أن الاتجاه إلى تخفيض النفقات العسكرية سيستمر ، وخاصة فيما يتعلق بتحويل الإنتاج العسكري إلى إنتاج للأغراض المدنية . وعندما تنشر تشيكوسلوفاكيا بشكل منتظم معلومات عن إنفاقها العسكري ، فضلا عن التأكيد على مسائل الشفافية والتحقق ، تكون قد أصبحت أحد البلدان التي اتخذت الخطوات كي تثبت عمليا أهمية تقديم معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية .

٣ - ومن الناحية العالمية ، فإن تقديم معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية هو ذو أهمية أساسية بالنسبة لصيانة السلم الدولي وتعزيز الأمن والتعاون . إذ أن تقديم هذه المعلومات يعني إيجاد الشروط المسبقة لإحراز تقدم ملموس في مفاوضات نزع السلاح الرامية إلى إبرام معاهدات عملية . كما أن توجه الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية إلى الاقتصاد السلمي هو جزء من الإطار العام لإدخال الديمقراطية على الحياة في البلد وانفتاحه على العالم الخارجي ، مما ينسجم في سياق تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول ، وخاصة في المنطقة الأوروبية .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠]

١ - تعلق جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أهمية بالغة على دور وأنشطة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . ويزداد الاتفاق في العالم على الاعتراف بأن ترسانات الاسلحة الحديثة التي تم تكديسها لا تسهم مطلقا في الوقت الحالي في تعزيز الأمن ، وأن نزع السلاح الذي لا يمكن أن يتم بصورة فعّالة إلا في سياق بناء الثقة بين الدول ، قد أصبح عامل أمن متزايد الحسم . إن بناء الثقة ، مع تدابير المراقبة والتحقق الفعّالة تفتح السبيل أمام تخفيضات هامة في الأسلحة وفي القوات المسلحة كما تسمح بتخفيض القوات العسكرية المتواجهة .

٢ - إن بناء الثقة يقوم إلى حد بعيد على الوضوح والشفافية وإمكانية التنبؤ في كل من الانشطة العسكرية والعلاقات بين الدول إذا ما أخذت في مجموعها . إن زيادة الشفافية والوضوح يسهم في تعزيز الأمن الدولي بصورة فعّالة ويشجع المفاوضات بشأن الحد من الاسلحة وتخفيضها ، وبناء الثقة على المستوى العالمي وإيجاد الظروف اللازمة لتعاون مثمر على أساس السلم والرخاء وبلوغ الاهداف المشتركة .

٣ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترى أن من الضروري الآن الإسراع بتطبيق تدابير بناء الثقة ، فيما يتعلق أساسا بمزيد من الوضوح في المجال العسكري . إن مؤتمر ستوكهلم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا يعد مرحلة هامة في هذا الصدد . وما فتئت الجهود مستمرة في هذا الاتجاه . وتجدر في هذا السياق ملاحظة الدور البنّاء الذي اضطلعت به الحلقة الدراسية المعنية بالنظريات العسكرية ، التي ضمت الدول الـ ٣٥ المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وكذلك المؤتمر المعني بـ "الاجواء المفتوحة" ، وتبادل وجهات النظر الذي جرى في العديد من الاجتماعات التي عقدها المسؤولين العسكريون والسياسيون في مختلف البلدان . إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تأمل في أن تسهم جميع هذه الأنشطة في تعزيز حقيقي لبناء الثقة وزيادة الوضوح في المجال العسكري سواء في أوروبا أو في بقية أنحاء العالم .

٤ - إن مفاوضات فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن تبعث في هذا الصدد على الأمل بوجه خاص . ومن المهم اليوم ، إلى أبعد الحدود ، ونحن عشية انعقاد مؤتمر قمة

جديد للدول الاوروبية الإسراع بمعدل المفاوضات ، وأن يبذل المشتركون فيها ، تحدوهم إمكانات التفاهم المتبادل الذي تم تحقيقه ، جهودا بنّاءة لإنجاز المهمة الاساسية الملقاة على عاتقهم ، وهي وضع مجموعة من تدابير بناء الثقة ومن بينها مجموعة جديدة من التدابير المتعلقة بالإخطار والملاحظة والحد من الانشطة العسكرية ، وتبادل المعلومات والمراقبة والتحقق وغيرها من الإجراءات الاخرى ، وتطبيق هذه التدابير عمليا على نطاق واسع . وغني عن القول إن هذه التدابير يجب أن تشمل جميع أشكال الانشطة العسكرية وجميع أنواع القوات المسلحة بما في ذلك القوات البرية والجوية والبحرية المتمركزة في أراضي الدول الاخرى - وكذلك الانشطة العسكرية الفضائية .

٥ - إن التدابير التي تتخذها الدول من جانب واحد تتسم أيضا بأهمية كبيرة . وقد نشر الاتحاد السوفياتي في هذا السياق معلومات عن عدد أسلحته وقواته المسلحة وميزانية دفاعه وتكوينها ووزعها حسب كل منطقة ، كما أنه يعلن بطريقة مفصلة وفي الوقت المناسب عن تخفيضات قواته المسلحة وإعادتها إلى الاتحاد السوفياتي .

٦ - والاتحاد السوفياتي يطلع أيضا الامين العام للأمم المتحدة على التجارب النووية التي يجريها . وليس هناك من يجهل أن الاتحاد السوفياتي يوصي باتباع الوضوح التام في المفاوضات المتعلقة بحظر الاسلحة الكيميائية . إن الدول الاطراف في معاهدة وارسو قد أعطت العام الماضي معلومات مفصلة عن إمكاناتها العسكرية بالمقارنة مع القوات المسلحة والاسلحة التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلسي في أوروبا . ومثل هذه التدابير تسهم ، وبخاصة عندما تُتخذ على أساس متبادل ، في تعزيز الاستقرار والامن .

٧ - إن إبلاغ المعلومات وفقا للإجراءات المتفق عليها بشأن تطبيق اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية طرف فيها ، يؤدي دورا مفيدا في نشر المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية .

٨ - ويجدر أيضا تشجيع الممارسة المتمثلة في إبلاغ الامم المتحدة بمختلف المفاوضات التي تجرى خارج إطار المنظمة . كما أن إنشاء هيئة دولية تحت إشراف الامم المتحدة ، للمراقبة في مجال نزع السلاح ومركز متعدد الاطراف للحد من الخطر النووي ومنع المنازعات العسكرية ، من شأنه أن يزيد إلى حد بعيد من الوضوح في المجال العسكري .

٩ - وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن مسألة إبلاغ المعلومات

الموضوعية بشأن المسائل العسكرية يجب أن ينظر فيه بعناية في الامم المتحدة ، وبخاصة في هيئة نزع السلاح . ويتعين على هذه الهيئة أن تدرس بصورة متعمقة في دورتها لعام ١٩٩١ أهم جوانب المشكلة . أي الاهداف والمعايير والاليات . ومن المهم البدء في العمل الواقعي لوضع وثائق العمل اللازمة . إن تبادل وجهات النظر الذي اضطلعت به الهيئة في دورتها لعام ١٩٩٠ يؤكد أن من الممكن والضروري اتخاذ تدابير عملية في هذا الصدد . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد للمشاركة بطريقة بنّاءة في هذه العملية .

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠]

١ - إن جمهورية جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ترى أن الوضوح والبعد عن التكتم الشديد ، والمعلومات الموضوعية عن الإمكانات العسكرية تشكل عوامل هامة لتعزيز الامن العالمي . ومن ثم فقد أيدت القرار ١١٦/٤٤ هاء . وهي على يقين فضلا عن ذلك بأن تدابير الوضوح التي اعتمدتها الدول سوف تؤدي في النهاية إلى وضع سياسة للوضوح واسعة النطاق وذات طابع عالمي تشمل جميع الانشطة البرية والجوية والبحرية والفضائية . كما سوف تصبح هذه التدابير في المدى الطويل جزءا لا يتجزأ من نظام عام لتعزيز الثقة والحد من المخاطر العسكرية .

٢ - وقد يكون من المفيد في الوقت الحالي تحديد أهداف ومبادئ وآليات مشتركة فيما يتعلق بالوضوح ، في سياق دولي ، في هيئة نزع السلاح في الامم المتحدة مثلا .

٣ - ونحن نرى أن سياسة تشجيع الوضوح ونشر المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية يمكن أن تشمل الاهداف التالية : تعزيز بناء الثقة فيما بين الدول ، الحد من مخاطر النزاع المسلح - المتعمد وغير المتعمد - زيادة إمكانية التنبؤ بالانشطة العسكرية ، منع الازمات تيسير تخفيض الاسلحة وإزالتها ، العمل على ظهور نظريات وهياكل عسكرية دفاعية فحسب ، تشجيع إعادة توزيع الموارد المادية والفكرية المفرج عنها ، ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - وفي مجال المبادئ ، يجب تشجيع الوضوح عن طريق تدابير متبادلة وعادلة تحترم المساواة في الحقوق بين جميع الاطراف كما تحترم مصالحها . ولا يمكن أن يكون الوضوح

اختياريا في المجالات التي يخضع فيها للتشاور . كما يتعين أن تكون الاستثناءات لسياسة الوضوح قليلة ومبنية على التشاور . ويجب أن تتساوى الأطراف في حق الوصول إلى المعلومات المعلنة . كما يتعين أن يصبح وضوح المعلومات التي يتم الحصول عليها في إطار سياسة الوضوح ، مبدأ عاما ، وبعبارة أخرى يجب عدم إخفاء المعلومات الخاضعة لنظام الوضوح .

٥ - ويجدر في إطار الوضوح ، تحديد أهداف مناسبة فيما يتعلق بحجم المعلومات المقدمة ودرجة وضوحها . كما يجب أيضا ضمان إتاحتها بصورة دورية . ويجب أن يتسنى الاعتماد على هذه المعلومات وإتاحة إمكانية إخضاعها للتحقق وفقا للإجراءات المتفق عليها .

٦ - ولا غنى أيضا عن وجود اتفاق بشأن البرامترات الممكنة التطبيق على تبادل المعلومات .

٧ - ويجب تطبيق نظام الوضوح على جميع أنحاء الإقليم الذي يمكن للدول الأطراف ممارسة أنشطة عسكرية به ، وعلى جميع المنشآت ، الخاضعة لولايتها العسكرية ، حيثما وجدت .

٨ - وبالإمكان اعتماد تدابير الوضوح ، بصورة فردية أو جماعية .

٩ - ومن البديهي أن نظام الوضوح يجب أن يقوم أولا على أساس ثنائي وإقليمي ، يمكن أن تضاف إليه فيما بعد عناصر ذات بعد عالمي .

١٠ - ويتعين حتى تصبح تدابير الوضوح وسياسته ، حقيقة واقعية النص على الجهاز والوسائل المناسبة . ونحن نرى بغية التحضير للانتقال نحو سياسة وضوح عالمية ، والبدء تدريجيا في إدخال مختلف العناصر المكونة لها ، أن يتم تصور نظام مراقبة ووضوح متعدد الأطراف ، قائم على التفاوض تحت إشراف الأمم المتحدة التي سوف تحدد قواعد دولية في مجال بناء الثقة والوضوح وتضع لها هياكل أساسية متعددة الجوانب . وبالإمكان في هذا السياق اعتماد نظام في الأمم المتحدة لتقديم البيانات المتعلقة بالمسائل العسكرية .

١١ - وغني عن القول ان الاتفاقات المتعلقة بالبارامترات والمعايير التي تحكم الوضوح يجب أن تكون ذات طابع محدد وفقا لانطباقها على هذا المجال أو ذاك من المجالات العسكرية ، كما أن بالإمكان التفاوض بشأنها تحت إشراف الأمم المتحدة .

١٢ - وإن بوسع إدارة شؤون نزع السلاح في الامانة العامة للامم المتحدة ، بغية تشجيع سياسة الوضوح عالميا أن تضطلع في المرحلة الاولى بدور مصرف للبيانات ومركز لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالوضوح .

١٣ - ونحن نرى أن أحد التدابير الهامة التي قد تسهم في تعزيز الوضوح يتمثل في إنشاء مراكز للحد من المخاطر العسكرية ، سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي ، وذلك كلما اقتضت الظروف .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الاصل : بالانكليزية]
[٣ تموز/يوليه ١٩٩٠]

١ - تعتقد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بوصفها احدى الدول التي شاركت في تقديم قرار الجمعية العامة ١١٦/٤٤ هاء ، أن تقديم معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية هو عنصر أساسي يؤدي إلى بناء الثقة ونزع السلاح على الصعيد الدولي ؛ وإن تقديم هذه المعلومات ينبغي أن يصبح أمرا طبيعيا في علاقات الدول ببعضها . وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن تقديم معلومات عن المسائل العسكرية والصراحة فيها ليسا غايتين بحد ذاتهما ، بل إن من شأنهما تعزيز الثقة والامن والشفافية . فهما يسهلان تدابير نزع السلاح ، بما في ذلك التحقق من تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة .

٢ - وفي وسع منظمة الامم المتحدة ، بفضل إمكاناتها ، أن تقوم بدور رئيسي في تعزيز تقديم المعلومات عن المسائل العسكرية والصراحة فيها على النطاق العالمي . كما ينبغي أن تؤدي المداولات بشأن تقديم "معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية" ، الذي هو بند في جدول أعمال هيئة نزع السلاح ، إلى وضع معايير ومقاييس صحيحة بوجه عام من أجل توفير الصراحة في المسائل العسكرية .

٣ - وإن كشف المذاهب العسكرية للدول وهياكلها وكذلك تحالفاتها هو عنصر هام من عناصر المعلومات الموضوعية ، كما أنه نهج يمكن أن يساعد في إزالة الصور الثابتة للاعداء والخوف منهم وتعزيز الثقة المتبادلة والامن .

٤ - وفي الحلقة الدراسية المتعلقة بالمذاهب العسكرية التي عقدتها الدول المشتركة في مجلس الامن والتعاون في أوروبا في فيينا في أوائل هذا العام ، قدم

ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية معلومات مفصلة عن مذهبها العسكري ، وعن مفاهيم التدريب ، والاسلحة ، وتشكيلات الافراد ، وكذلك عن ميزانية الجيش الوطني الشعبي . واستنادا إلى المعلومات المقدمة ، ضمت القوات البرية في بداية هذا العام ١٤ كتيبة مشاة آلية تحت تصرفها ٤ كتائب دبابات . وتقسم قوات الدفاع الجوية تقسيما فرعيا إلى فرقتين تضمان مجموعة ٥ أجنحة مقاتلة و ٢٧ وحدة صواريخ أرض - جو جاهزة للإطلاق بشكل دائم ، و ١٤ وحدة أخرى مثلها خفض عدد الافراد فيها ، وكذلك ٧ سرايا لاسلكية - فنية . وقد تم تكوين القوة الجوية على شكل أجنحة مستقلة ووحدات هليوكبتر . وتضم القوة البحرية ثلاثة أساطيل صغيرة ، منها أسطول سفن صغيرة الحجم مزودة بالصواريخ ، وكتيبة دفاع ساحلية مزودة بصواريخ تطلق من الارض ، وكذلك قوة طيران بحرية .

٥ - ويجري الآن إعادة تشكيل الجيش الوطني الشعبي في محاولة لتخفيض عدد أفراده تخفيضا جذريا واعطائه طابعا دفاعيا محضا . وكما أُعلن ، تشترك الجمهورية الديمقراطية الالمانية ابتداء من عام ١٩٩٠ في النظام الموحد للأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية .

٦ - وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية إنشاء نظام "السماء المفتوحة" ؛ كما تشترك بشكل نشط في صياغة اتفاق دولي بشأن رحلات المراقبة الجوية المتبادلة فوق أراضي الدول المشتركة . وسيكون في إبرام هذا الاتفاق في وقت مبكر خطوة كبرى نحو الامام باتجاه مزيد من الشفافية في المسائل العسكرية .

السويد

[الاصل : بالانكليزية]
[١١ أيار/مايو ١٩٩٠]

١ - تود الحكومة السويدية أن تعرب عن ارتياحها لإدراج موضوع تقديم معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية في جدول أعمال هيئة نزع السلاح . وهذا ، بكل تأكيد ، خطوة هامة باتجاه حوار مجد في هذا الميدان ، يمكن أن تقدم دفعا نحو اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز الصراحة والامن .

٢ - وفي ردود السويد السابقة التي بعثت بها إلى الامين العام (الواردة في التقارير A/38/368 ، و A/39/436 ، و A/41/466 ، و A/42/435 ، و A/44/396 و Add.1

و Add.2) ، أبلغت فعلا عن وجهات نظر مختلفة بشأن معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية وعن كيفية تسهيل الحصول عليها ، بما في ذلك التدابير التي اتخذتها السويد لهذا الغرض . وبالاضافة إلى ذلك ، تود السويد الآن أن تقدم وجهات النظر التالية .

٣ - أعربت الجمعية العامة ، باعتمادها القرار ١١٦/٤٤ هاء الذي حظي بأغلبية ساحقة ، كما حظي بها القرار ٧٥/٤٣ زاي في السنة التي سبقتها ، عن اعتقادها بأن اتخاذ تدابير بناء الثقة لتعزيز الصراحة والوضوح من شأنه أن يسهم في الحيلولة دون الخطأ في إدراك القدرات والنوايا العسكرية .

٤ - وفضلا عن ذلك ، أعربت الجمعية العامة فيه عن اعتقادها بأن تقدم معلومات متوازنة وموضوعية عن جميع المسائل العسكرية ، وبصفة خاصة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، من شأنه أن يسهم في بناء الثقة فيما بين الدول . ومما يجدر التأكيد عليه أن هذا القرار قد حصل على أصوات جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية .

٥ - وبتصويت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لصالح القرار ١١٦/٤٤ هاء ، تبدو وكأنها تعترف بأهمية إبداء الصراحة والشفافية في جميع مجالات النشاط العسكري - إن كان في البر أو الجو أو البحر .

٦ - وفي رأي الحكومة السويدية ، هناك حاجة إلى قدر أكبر من الصراحة والشفافية في المجال البحري . فالسويد تجد السرّيّة التي تكتنف وزع الأسلحة النووية التكتيكية في البحر مقلقة بوجه خاص .

٧ - وتنوي السويد في دورة هيئة نزع السلاح لهذا العام الإسهام بمزيد من وجهات النظر بشأن تدابير نزع السلاح الممكنة ، وتدابير زيادة الشفافية في المجال البحري .

٨ - ومنذ العام الماضي ، حصلت تطورات هامة عديدة في ميدان المعلومات العسكرية . فالفكرة الأساسية الكامنة خلف اقتراح "السماء المفتوحة" هي بناء الثقة وتخفيف التوتر عن طريق توفير الشفافية . وقد رحبت السويد ، إلى جانب بلدان الحياد وعدم الانحياز في أوروبا ، بهذا الاقتراح وأعلنت عن رغبتها في المشاركة الكاملة في مفاوضات "السماء المفتوحة" .

٩ - وعلى الصعيد الإقليمي ، ما برحت عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بمثابة مصدر للصراحة والثقة . وما الحلقة الدراسية المعنية بالمذاهب العسكرية التي عُقدت في فيينا في أوائل هذا العام في إطار مفاوضات مجلس الأمن والتعاون في أوروبا إلاّ مظهر فريد من مظاهر تزايد الوعي للحاجة إلى الصراحة .

١٠ - وتجري الآن في فيينا مفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن وبشأن الأسلحة التقليدية في أوروبا . وفي سياق هذه المفاوضات ، قُدمت اقتراحات تشمل تبادل المعلومات العسكرية سنويا بشأن جميع أنواع الأسلحة .

فنلندا

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠]

١ - ترحب حكومة فنلندا بالجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الصراحة في المسائل العسكرية وتعتقد أن هذه الصراحة تساهم في زيادة الثقة والأمن في العلاقات الدولية . ولذا ، فإن فنلندا ترى أنه ينبغي زيادة تدفق المعلومات الموضوعية بشأن المسائل العسكرية .

٢ - وفي هذا الصدد ، تؤيد فنلندا جهود الأمم المتحدة تأييدا كاملا ، وذلك عن طريق جملة أمور منها الاشتراك على أساس سنوي في النظام الدولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية . وتُنشر النفقات العسكرية في فنلندا بالتفصيل كجزء من ميزانية الدولة . كما نشرت فنلندا خلال السنوات القليلة الماضية موجزا لخطة تتعلق بأنشطة ونفقات القطاع العسكري في المستقبل . ويشمل الموجز ملخصا لخطط وزارة الدفاع وقوات الدفاع وعمليات حفظ السلام الدولية ومعاهد البحوث التابعة لوزارة الدفاع . وتعتبر فنلندا أن الانفاق العسكري السنوي هو أحد المؤشرات على إمكانات الدولة عسكريا .

٣ - ومن شأن التنقيح المقبل لنظام الميزانية في فنلندا أن يُبسِّط تبويب النفقات العسكرية ، مما يُعجِّل بإدخالها في نظام الابلاغ الموحد السنوي للأمم المتحدة .

كندا

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠]

١ - يسر حكومة كندا ، بوصفها إحدى الحكومات التي شاركت في تقديم قرار الجمعية ١١٦/٤٤ هاء ، أن تنتهز هذه الفرصة التي يتيحها هذا القرار والدعوة التي وجهها الامين العام الى كندا بأن تبلغ عن التدابير التي اتخذتها لزيادة المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية . فكندا مُنافح قوي عن زيادة الصراحة والشفافية في المسائل العسكرية ، لان هذا يعزز من الثقة التي هي شرط مسبق لتحديد الاسلحة ونزع السلاح بشكل فعّال .

٢- وللإسهام في تحقيق هذا الهدف ، اتخذت كندا عددا من الاجراءات ، فيما يلي بعض منها :

(أ) تنشر ادارة الشئوون الخارجية رسالة إخبارية دورية باسم نشرة نزع السلاح ، تصف الانشطة الكندية في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح في الامم المتحدة وغيرها من المحافل . وتُوزَّع هذه النشرة مجانا على الكنديين ، كما توزع على الافراد المهتمين بالامر خارج البلد ؛

(ب) تعقد الحكومة الكندية بشكل منتظم فريقا استشاريا معنيا بمسائل نزع السلاح وتحديد الاسلحة ، برئاسة السفير المعني بنزع السلاح ، لتبادل وجهات النظر مع المسؤولين الحكوميين بشأن السياسة الكندية لتخفيض الاسلحة ونزع السلاح . وينتقي هذا الفريق الاستشاري أعضاءه من جميع أرجاء البلد ويضم بخّاثة أكاديميين ، ومحللين استراتيجيين ، وممثلين عن مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية ؛

(ج) بالاضافة الى ذلك ، تمول الحكومة أيضا المعهد الكندي للسلم والامن الدوليين ، الذي تتمثل أهدافه في زيادة معرفة المسائل المتصلة بالسلم والامن الدوليين من وجهة النظر الكندية ، وفهم هذه المسائل ، مع التأكيد بوجه خاص على تحديد الاسلحة ونزع السلاح والدفاع وحل المنازعات ؛

(د) تنشر ادارة الدفاع الوطني استعراضا سنويا للأنشطة الدفاعية ، يتضمن تفاصيل عن تقديرات الادارات ونفقاتها ، والعمليات العسكرية حسب القيادات البحرية والمتنقلة والجوية ، وكذلك قواتنا في أوروبا . ومن المتوقع أن يكون الدفاع في عام ١٩٨٩ متوفرا للتداول بحلول حزيران/يونيه من هذا العام . كما تقوم إدارة الدفاع الوطني بتوفير صحائف وقائع مع معلومات تفصيلية بشأن خصائص جميع المعدات التي تستعملها القوات البرية والبحرية والجوية ؛

(هـ) تقوم كل من ادارة الشؤون الخارجية وادارة الدفاع الوطني بتوفير معلومات أساسية للجمهور عن السياسات والمسائل في كراسات غير سرية وفي سلسلة من المنشورات التي تُستكمل بشكل دوري .

٣- وتؤيد كندا بشدة تقديم معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية ، على النحو المحدد في القرار ١١٦/٤٤ هاء . بيد أن تعزيز تقديم معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية هو عملية طويلة الامد ، وهذا ما يستدعي مواصلة الجهود من جانب الحكومات ومن جانب الشعوب التي تمثلها تلك الحكومات . وللأمم المتحدة دور حيوي يتعين عليها القيام به للإسهام في فهم الجمهور للمسائل ذات الصلة ، والدعاية للأعمال المنجزة .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠]

١ - في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، قدمت المملكة المتحدة في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين مشروع قرار بشأن معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية (انظر A/44/785) . ودعا مشروع القرار المذكور ، شأنه شأن سلفه ٧٥/٤٣ زاي المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الدول الى أن تبلغ الأمين العام كل سنة بالتدابير التي اتخذتها لتيسير توافر معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية . وبُني مشروع القرار على الاساس الذي أرساه سلفه وطلب أن تدرج هيئة نزع السلاح في جدول أعمال دورتها لعام ١٩٩٠ بندا معنونا "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" ، وأعرب عن الامل في أن تعقد المداولات وتسفر عن وثيقة مفيدة تحظى بتوافق آراء حول هذا البند ، وبذا تكون بمثابة دليل للمستقبل . وذكرت المملكة المتحدة

أنه ستقدم ورقة الى الأمين العام تتضمن تفاصيل الآراء عن سبل ووسائل زيادة تعزيز الاتجاه الناشئ نحو مزيد من العلانية بشأن المسائل العسكرية التي تنظر فيها هيئة نزع السلاح .

٢ - وثمة تسليم متزايد بأن العلانية والوضوح في المسائل العسكرية يسهمان إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن . وتحقيقا لهذه الغاية تؤيد المملكة المتحدة اعتماد تدابير تكفل توافر مجموعة كبيرة من المعلومات الموضوعية الجاهزة في جميع مناطق العالم .

٣ - ومنذ عام ١٩٨٦ ، والمملكة المتحدة تستجيب سنويا ، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٩١/٤٠ باء المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، لعملية الإبلاغ عن النفقات العسكرية المتعلقة ب "تخفيض الميزانيات العسكرية" . وهي بذلك تقدم معلومات عن الإنفاق العسكري موزعا على مختلف الأسلحة ، وكذلك على مهام الدعم والقيادة ، والمعدات ، والمشتريات ، والعمليات والصيانة ، والبحث والتطوير . وتؤيد المملكة المتحدة هذه الممارسة بوصفها مثالا للوضوح في تقديم المعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية ، كما تحظى هذه العملية بدعم المملكة المتحدة التي ستؤيد أيضا اعتمادها من جانب عدد أكبر من الدول الأعضاء . ومن ثم فإن المملكة المتحدة تعتزم مواصلة تقديم المعلومات المطلوبة في القرار المذكور .

٤ - وتذهب الحكومة البريطانية في تقديمها للمعلومات الى أبعد بكثير مما تذهب إليه عملية تخفيض النفقات العسكرية . ومن بين المنشورات المختلفة التي تصدرها وزارة الدفاع كل عام يجدر بنا في سياق الوضوح في تقديم المعلومات ذكر منشورين : الفصل المتصل بالدفاع في الكتاب الأبيض المتعلق بالانفاق العام (Ministry of Defence chapter of the public expenditure white Paper) ، والبيان المتعلق بتقديرات الدفاع (Statement on Defence Estimates) . وأول هذين المنشورين ، وهو الفصل المتصل بوزارة الدفاع من الكتاب الأبيض المتعلق بالانفاق العام ينشر في شهر كانون الثاني/يناير من كل عام ، ويقدم تحليلا للانفاق حسب البرامج الرئيسية والالتزامات المتعلقة بالدفاع ، وتوزيع القوى البشرية بحسب المهام . وهو مثال آخر على التزام المملكة المتحدة المستمر بتعزيز توافر المعلومات عن المسائل العسكرية .

٥ - ويقدم وزير الدولة لشؤون الدفاع البيان المتعلق بتقديرات الدفاع الى البرلمان سنويا . وثمة غرضان أساسيان من تقديرات الدفاع هما : أنها من جهة وثيقة مناقشة تشرح الجوانب المهمة لسياسة الأمن البريطانية ، ومن جهة أخرى تقرير عن

أنشطة ومنجزات الدفاع خلال السنة . ويرد وصف كامل للاسهام المهم الذي تواصل المملكة المتحدة القيام به في الاستقرار والأمن . كما يصف البيان مستوى الموارد التي تخصصها المملكة المتحدة للدفاع .

٦ - وينشر مع البيان في نفس الوقت مجموعة تفصيلية لاحصاءات الدفاع ؛ وتقدم هذه المجموعة تحليلا لميزانية الدفاع وعلاقتها بالانفاق على الدفاع . وتعتقد المملكة المتحدة ان اتاحة هذه الاحصاءات لجميع الدول يمثل تجسيدا لمبدأي العلانية والوضوح .

تدابير بناء الثقة والأمن

٧ - أعربت الجمعية العامة باعتمادها القرار ٧٥/٤٣ زاي عن اقتناعها بأن اعتماد تدابير بناء الثقة من شأنه أن يعزز تنمية العلانية والوضوح فيما يتعلق بالقدرات العسكرية والنوايا . وإن اختتام اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في فيينا في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بنجاح قد مهد السبيل لإجراء مزيد من المفاوضات في مجال تدابير بناء الثقة والأمن ، التي تجري فعلا الآن منذ فترة ، كما مهد لإجراء مفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . والمملكة المتحدة تعتقد منذ وقت طويل إن فرص تحقيق تخفيضات في الاسلحة ستزيد إذا ما نوقش في ظل جو الثقة هو القائم الآن فعلا نتيجة الاتفاق على تدابير متبادلة من أجل توافر مزيد من العلانية .

٨ - وفي المحادثات الجديدة التي ستجري في فيينا ، ستؤيد المملكة المتحدة بصورة تامة الجهود الرامية الى تعزيز الاساس الذي أرسته مجموعة تدابير بناء الثقة والأمن التي اعتمدها المشتركون في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في استكهولم في عام ١٩٨٦ والواردة في الاتفاق المعروف بوثيقة استكهولم . وتلاحظ المملكة المتحدة أن الدول المشتركة في ذلك المؤتمر كانت جادة فيما اخذته على عاتقها من التزامات بموجب تلك الوثيقة لانه قد بدأ نفاذها في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وترحب المملكة المتحدة بما استحدثه الاتفاق من زيادة في درجة العلانية والقابلية للتنبؤ في الأنشطة العسكرية في أوروبا كلها من المحيط الاطلسي الى جبال الاورال ، مما ساعد على تخفيض التوتر والشك وخطر نشوب مواجهة عسكرية . ويجب أن يكون الهدف هو تحسين ترتيبات الإشعار بالتدريبات العسكرية بطرق مناسبة . كما تدعو الحاجة الى تعزيز ما يرد في وثيقة استكهولم من أحكام بشأن الامتثال والتحقق . وينبغي أن تتضمن العناصر المهمة للمجموعة الجديدة من تدابير بناء الثقة والأمن نظاما لتبادل مزيد من المعلومات عن قوام القوات المسلحة لكل دولة من الدول المشتركة وأنواعها

ومواقعها . واقترح المشتركون الغربيون على وجه الخصوص نظاما للإخطار المبكّر بالخطط المقبلة للقوات على غرار صك الأمم المتحدة لإبلاغ البيانات الحالية كما يرد في التقارير المتعلقة ببند "تخفيض الميزانيات العسكرية" . ومن شأن هذه المجموعة من التدابير أن تعزز الأمن وتنمي التعاون في أوروبا ، وبذلك تسهم في السلم والأمن الدوليين في العالم بأسره .

٩ - وتعتقد المملكة المتحدة أنه من المفيد للغاية من ناحية زيادة الوضوح أن يؤخذ بتدابير الملاحظة الجوية . ولذا فإنها تؤيد بقوة مبادرة منظمة حلف شمال الأطلسي المتعلقة "بالأجواء المفتوحة" وليس أقل ما يدفعها الى ذلك هو فرص الاشتراك التي يمكن أن تتيحها هذه المبادرة للدول التي لا تملك وسائل تقنية وطنية . إن نظام "الأجواء المفتوحة" الذي تفتح فيه الدول المشتركة ، بشكل متبادل ، مجالاتها الجوية للسماح بالمراقبة الجوية لأقاليمها ، سيعزز الثقة فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية . وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز نحو إبرام اتفاق بشأن "الأجواء المفتوحة" في المؤتمر المعني بالقوات التقليدية في أوروبا ، والذي عقد في أوتاوا في أوائل هذا العام ، وتأمل في أن يمكن التوصل الى مثل هذا الاتفاق خلال مؤتمر المتابعة الذي سيعقد في بودابست في الربيع .

١٠ - وفي مجال الأسلحة الكيميائية ، تشجع المملكة المتحدة أيضا توافر مزيد من الوضوح ، وهي تعلّق أهمية كبرى على المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف من أجل عقد اتفاقية عالمية بشأن الأسلحة الكيميائية ، تحظر الأسلحة الكيميائية ، وتؤدي دورا رائدا في تلك المحادثات . ويجب أن تتضمن الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية عنصرا مهما هو إعلان جميع الدول الموقّعة عليها عما يوجد لديها حاليا من مخزونات من الأسلحة الكيميائية ومرافق لانتاج هذه الأسلحة . وقد تخلّت المملكة المتحدة عن أسلحتها الكيميائية في أواخر عام ١٩٥٠ لكنها أتاحت قدرا كبيرا من المعلومات عن انتاجها السابق ، ودعت مراقبين من مؤتمر نزع السلاح الى حضور تفكيك وحدة تجريبية للأسلحة الكيميائية لانتاج غاز الأعصاب في نانسكوك بكورنوول .

١١ - ورحبت المملكة المتحدة بالاتفاق الثنائي المتعلق بالأسلحة الكيميائية الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في أوائل هذا العام ، وسوف يساعد هذا الاتفاق على بناء الثقة اللازمة كيما تسفر المفاوضات الجارية في جنيف عن عقد اتفاقية عالمية . وتواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور رائد في هذه المفاوضات . وهي تنفذ برنامج عمل رائد في مجال

التدريب على طلب التفتيش المفاجئ على المرافق العسكرية . والغرض من هذا البرنامج هو إحراز مزيد من التقدم في العمل المتعلق بنظام التفتيش المضاد الذي يعتبر أساسيا للتحقق المتصل باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ولازما للثقة في الاتفاقية .

١٢ - وتعتقد المملكة المتحدة أن التدابير المحددة في هذه الورقة تمثل مساهمة إيجابية في بناء الثقة وتشجيع العلانية والوضوح في المسائل العسكرية . وتعتقد كذلك أن الأمثلة المضروبة يمكن أن تطبق تطبيقا أوسع نطاقا ، ولذا فإنها تشجّع جميع البلدان على دراستها بعناية من أجل اعتمادها على نطاق أوسع . وتوصي المملكة المتحدة بصفة خاصة بأن يدرس بيانها المتعلق بتقديرات الدفاع بعناية كمثال للكيفية التي يمكن بها للإبلاغ عن القدرات والنفقات الدفاعية أن يذهب الى أبعد مما يذهب إليه صك الأمم المتحدة للإبلاغ الدولي الموحد عن النفقات العسكرية . وتعتقد المملكة المتحدة أن هناك مجالين يمكن أن تحقق دراستهما بعناية فائدة كبرى ، وهما : (أ) الإنفاق على البحث والتطوير في مجال الدفاع ؛ (ب) والقوى البشرية (مع تقسيمها الى مدنيين وعسكريين) . إن تبادل معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية بين البلدان يمثّل حجرا أساسيا وشرطا لازما لكي يتابع بفعالية إحراز تقدم حقيقي في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وسوف يسهم هذا ، بمرور الوقت ، في زيادة الأمن على مستوى العالم مع تمكن كل حكومة من أن تجري ، تقييمات سليمة للموقف العسكري في منطقتها .

النمسا

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠]

١ - أشار قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ زاي المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر الى ضرورة زيادة تدعيم الاتجاه نحو زيادة الصراحة فيما يتعلق بالمسائل العسكرية ، كهدف ينبغي متابعته ، واقترح القرار النظر في هذا الموضوع من جانب هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٠ . وإن الحكومة النمساوية ، إذ ترد بشكل ايجابي على هذا التقييم ، وتوافق على مقترحات الأمم المتحدة الرامية الى انشاء نظام دولي للإبلاغ الموحد ، تشير الى أنها قامت ، خلال السنوات الثلاثة الماضية ، بتوفير جميع المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العسكرية التي يمكنها ، في نظرها ، أن تقدم المعايير اللازمة لتقييم قوة عسكرية نسبية ، ومبادئ ذات صلة لاستخدام القوات

العسكرية الوطنية . وبصفة خاصة ، تقدم وزارة الدفاع النمساوية ، بشكل منتظم جميع البيانات اللازمة التي تطلبها الامم المتحدة في اطار قرار الجمعية العامة ٤٠/٩١ باء المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وستواصل التقديم المنتظم لهذه البيانات لدعم بناء الثقة بشكل عملي ومحدد .

٢ - علاوة على ذلك ، أيدت الحكومة النمساوية من قبل ومازالت قبل تؤيد جميع تدابير مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ذات الصلة وما يتصل بها من المفاوضات المتعلقة ببناء الثقة والامن ، حيث أجريت المناقشات الموسّعة بشأن إبلاغ النفقات العسكرية خلال الحلقة الدراسية عن المذاهب العسكرية في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٠ . وأثناء هذه المناقشات قُدمت مقترحات بالانضمام العام للبلدان الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الى وسيلة الابلاغ الدولي الموحد عن النفقات العسكرية ، وأدت هذه المقترحات الى اقتراح تقدمت به مجموعة من الوفود لادراج أحكام تتعلق بتبادل المعلومات عن الميزانيات والنفقات العسكرية في مجموعة من التدابير الرامية الى تعزيز تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا .

٣ - وأعرب الوفد النمساوي عن موافقته على اتخاذ هذا التدبير لعدة أسباب ، آخرها وليس أقلها أن هذا من شأنه دعم أحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار دإ - ١٠/٣ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨) .

٤ - ومع الاخذ بعين الاعتبار الفقرة ١٠٥ من الوثيقة الختامية التي شجعت فيها الجمعية الدول الاعضاء على أن تضمن تدفق المعلومات بشكل أفضل فيما يتعلق بمختلف جوانب نزع السلاح لتجنب نشر معلومات زائفة أو مغرضة فيما يتصل بالتسلح ، وعلى أن تركز على خطر تصاعد سباق التسلح وعلى الحاجة الى تحقيق نزع سلاح عام كامل في ظل رقابة دولية فعالة ، فإن النمسا كانت من مقدمي قرار الجمعية العامة ٤٤/١١٦ هاء المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . لذلك تكون النمسا ممتنة لو تفضلتم بإدراج البند المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" في جدول أعمال هيئة نزع السلاح ، وترحب بالمداولات التي جرت في دورة الهيئة الموضوعية لعام ١٩٩٠ .

- - - - -